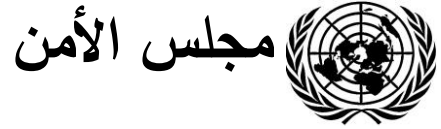


Distr.: General
1 November 2022
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 26 تشرين الأول/أكتوبر 2022 موجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين لأيرلندا والمكسيك والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

تود أيرلندا والمكسيك، بوصفهما الرئيسين المشاركين لفريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن التابع لمجلس الأمن، وبالتعاون الوثيق مع المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، إطلاعكم على المذكرة الموجزة لوقائع الاجتماع الذي عقده فريق الخبراء غير الرسمي بشأن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى (انظر المرفق).

ونرجو ممتنين تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فيرغال ميثن

الممثل الدائم

لأيرلندا لدى الأمم المتحدة

(توقيع) خوان رامون دي لا فوينتي راميريز

الممثل الدائم

للمكسيك لدى الأمم المتحدة

(توقيع) باربرا وودوارد

الممثلة الدائمة

للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة 26 تشرين الأول/أكتوبر 2022 الموجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين لأيرلندا والمكسيك والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن

موجز الاجتماع بشأن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، المعقد في 26 آب/أغسطس 2022

عقد فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن، في 26 آب/أغسطس 2022، اجتماعاً بشأن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى. واستمع الفريق إلى إحاطة قدمتها ليزيث كليتي، نائبة الممثل الخاص للأمين العام في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، مرفوقةً بزملاء من البعثة ومن فريق الأمم المتحدة القطري. واختتم الاجتماع بلمحة عامة عن التوصيات الرئيسية التي قدمتها هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة).

أسئلة طرحها أعضاء المجلس

كان لدى أعضاء مجلس الأمن عدة أسئلة بشأن المرأة في السياسة وبشأن الامتثال لقانون تكافؤ الجنسين. وأعرب الأعضاء، على وجه الخصوص، عن اهتمامهم بمعرفة ما إذا كانت هناك أي دروس مستفادة من الجهود التي بُذلت سابقاً والتي أسفرت عن زيادة طفيفة في تمثيل المرأة في الجمعية التشريعية في أعقاب أحدث الانتخابات التي نُظمت، وما إذا كانت الأمم المتحدة مستعدة لتحسين ذلك في الفرص التي ستتاح مستقبلاً، مثل الانتخابات المحلية المقرر إجراؤها في كانون الثاني/يناير 2023، والإصلاح الدستوري والتشريعي، والجهود الرامية إلى تنشيط عملية السلام، بما يشمل الأمور المتعلقة بمتابعة الحوار الجمهوري. وأشار أحد الأعضاء إلى ما أفاد به أحد الممثلين عن المنظمات النسائية، الذي أبلغ المجلس مؤخراً بأن إشراك المرأة في مبادرات السلام لا يزال رمزياً، وتساءل أعضاء آخرون عن إشراك الشابات والنساء من الأقليات في هذه العمليات. وركزت الأسئلة بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاع على تواصل الأمم المتحدة مع المستشارة الخاصة للحكومة في هذا الشأن، ومع الفئات الضعيفة بشكل خاص، مثل المشردين داخلياً، ومع الجماعات المسلحة، بما في ذلك أفراد الأمن الأجانب. وطرح أعضاء آخرون في المجلس أسئلة عن العدالة والإفلات من العقاب تناولت عدة مواضيع، بدءاً بالسؤال عن وضع لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة وطرق عملها وانتهاءً بالتساؤل عما إذا كان ازدياد العنف الجنسي سيقترن بزيادة عدد ما يصدر من الأحكام بالإدانة. وأعرب أعضاء المجلس أيضاً عن رغبتهم في معرفة ما إذا كانت الصياغة الأقوى بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاع التي انعكست في ولاية البعثة في السنوات الأخيرة مفيدة للبعثة. وسأل عدة أعضاء في المجلس عن التمكين الاقتصادي للمرأة وإشراكها في الجهود الإنسانية، بما في ذلك الجهود المتعلقة بالأمن الغذائي. ورأى أحد أعضاء المجلس بأن التدخل الأكثر تأثيراً لحماية حقوق المرأة هو دعم حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى والتعاون معها في تحييد الجماعات المسلحة. وختاماً، طلب أعضاء آخرون أن تُضمّن التقارير الدورية التي تقدمها الأمم المتحدة إلى المجلس مزيداً من التحليل الجنساني.

النقاط الرئيسية التي أثّرت خلال الاجتماع

- تتطلب حالة حقوق المرأة في جمهورية أفريقيا الوسطى تعبئة أكبر واستثمارات فعلية من الجميع. وقد ساعد التركيز على المرأة والسلام والأمن في القرارات السابقة لمجلس الأمن على إحراز بعض التقدم في هذه الجبهة، وعلى كفالة أهمية إبقاء المرأة والسلام والأمن أولوية أساسية لولاية البعثة.
- لا تزال المرأة ممثلة تمثيلاً ناقصاً في عملية السلام، حيث يوجد عدد قليل من النساء في آليات تنفيذ اتفاق السلام. وكانت المرأة أيضاً ممثلة تمثيلاً ناقصاً في الحوار الجمهوري الوطني الذي عقد في آذار/مارس 2022 (17 في المائة فقط من بين 450 مشاركاً)، ولكن ينبغي أن تنتج الأشهر المقبلة فرصاً لزيادة مشاركة المرأة، بوسائل منها آليات متابعة الحوار. وتدعم الأمم المتحدة الحكومة في تنشيط عملية السلام، بعد أن انسحبت عدة جماعات مسلحة من العملية وحاولت الانقلاب على الحكومة في أوائل عام 2021.
- تشارك المرأة بمعدلات أعلى في مبادرات الحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية ومبادرات إدارة النزاعات التي تدعمها البعثة على الصعيد المحلي، سواء من خلال شبكات الوسطاء أو في لجان السلام والمصالحة المحلية، التي يشارك فيها أكثر من ثلث النساء في المتوسط. وتكفل البعثة أن تكون نسبة خمسين في المائة من المشاركين في مشاريع الحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية من النساء.
- تبلغ النسبة المئوية للنساء المعينات في مجلس الوزراء 25 في المائة، لكن النسبة المئوية للنساء المنتخبات في البرلمان والمحافظات المحلية لا تتجاوز 12 في المائة (وهو ارتفاع مقارنة بنسبة 8 في المائة من المقاعد البرلمانية في الانتخابات السابقة). وكشفت الانتخابات عن استمرار الحواجز الشديدة التي تحول دون مشاركة المرأة. وتعرضت مرشحات وناخبات للاعتداء والابتزاز والتهديد من قبل الجماعات المسلحة النشطة، وأنشأت الأمم المتحدة غرف عمليات في 16 منطقة وخط اتصال مباشر في 14 محافظة مختلفة لتمكين النساء من الإبلاغ عما يتعرضن له من حوادث، وقدمت الدعم القانوني والنفسي - الاجتماعي للمرشحات.
- ستواصل الأمم المتحدة الضغط لكي توقع الحكومة المرسوم الذي من شأنه أن يساعد في إنفاذ قانون تكافؤ الجنسين، وهناك حاجة إلى بذل المزيد من جهود الدعوة للدفع قدماً بهذه العملية. وسيشمل الأمر إنشاء مرصد للتحقق من الحصص المتعلقة بالمناصب التي يتم شغلها بالانتخاب أو بالتعيين، وذلك مثلاً بفرض أن تكون نسبة 35 في المائة على الأقل من المرشحين في كل قائمة حزبية من النساء.
- ستكون الانتخابات المحلية، المقرر إجراؤها مبدئياً في كانون الثاني/يناير 2023، هي الأولى منذ 37 عاماً على هذا المستوى. وتدعم الأمم المتحدة، في جملة مبادرات أخرى، توفير شهادات الميلاد لعشرات الآلاف من النساء والفتيات، وتضطلع بجهود لإنهاء الوعي، وتدعم التدريب على القيادة للمرشحات المحتملات. ويلزم إتاحة المزيد من الموارد لتفعيل غرف العمليات وخط الاتصال المباشر للطوارئ، من بين تدابير أخرى لضمان مشاركة المرأة وحمايتها.
- تتوقف مشاركة المرأة في الحياة العامة أيضاً على زيادة الاستثمارات في صحتها وتعليمها وحقوقها بشكل عام، بما يشمل استقلاليتها الجنسية والإنجابية وقدرتها على اتخاذ القرار بشأن جسدها.

- لا يزال العنف الجنسي المتصل بالنزاع أمرا مثيرا للشواغل، والجماعات المسلحة هي الجناة الرئيسيون، على الرغم من أن القوات التابعة للدولة متهمه أيضا بارتكاب ذلك العنف. وتتعرض النساء والفتيات للاعتداء وهن يمارسن أنشطتهن اليومية لكسب العيش، وهن في الطريق إلى المدارس، وفي مخيمات النازحين ومواقع التعدين. وتحققت الأمم المتحدة من الحوادث المرتكبة ضد 379 امرأة و 321 فتاة في عام 2021، أي ضعف العدد المسجل في عام 2020. وفي الأشهر الأولى من عام 2022، تحققت الأمم المتحدة من 163 حالة حتى الآن، بما فيها تلك المتعلقة بـ 44 فتاة. وتعزى نسبة 23 في المائة من هذه الحالات إلى جهات فاعلة تابعة للدولة.
- المناطق الأكثر تضررا من العنف الجنسي المتصل بالنزاع هي المناطق التي تكون فيها الجماعات المسلحة أقوى، ومن ثم فالتواصل معها جزء حاسم من ولاية البعثة. وقد انخرطت الأمم المتحدة في حوار مع ثلاث من هذه الجماعات المسلحة، بشأن مسائل منها ممارسات الزواج داخل الجماعة المسلحة، وزواج الأطفال، والمسائل المتعلقة بالرضا، والقيادة والتحكم، والانضباط. ففي وقت سابق من آب/أغسطس، على سبيل المثال، نفذت الأمم المتحدة تدريباً لـ 120 عنصرًا من ميليشيات "أنتي بالاك" في مجالي العنف الجنسي المتصل بالنزاع والانضباط داخل الجماعة.
- عينت الحكومة في أيلول/سبتمبر 2021 وزيرة مستشارة في منصب المستشارية الرئاسية المعنية بالعنف الجنسي المتصل بالنزاع، وأنشأت في نوفمبر/تشرين الثاني 2021، بموجب مرسوم، لجنة استراتيجية مكرسة لمعالجة هذه المسألة. واعتمدت الحكومة أيضا، في تموز/يوليه 2022، خطة عمل وطنية لمكافحة العنف الجنسي والجسدي، وتسعى للحصول على تمويل بقيمة تناهز مليون دولار لأنشطتها.
- صدرت ثلاثة أحكام بالإدانة في عام 2020 ضد مرتكبي العنف الجنسي المتصل بالنزاع، بعد أن قدم فريق الخبراء المعني بسيادة القانون والعنف الجنسي في حالات النزاع الدعم التقني والمالي لذلك. وبعد مزاعم بانتشار العنف الجنسي على نطاق واسع في باكوما أثناء احتلال الجماعات المسلحة لهذه المنطقة حتى نيسان/أبريل 2022، فتحت السلطات الوطنية تحقيقات جديدة وهناك 77 قضية قيد الإجراءات القضائية.
- في عام 2020، أدرجت لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 2127 (2013) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى في قائمة الجزاءات اسمي فردين ارتكبا، وفقا لما جاء في موجزيهما السريدين، أفعالا من أفعال العنف الجنسي المتصل بالنزاع، لكنهما لم يُدرجا بناء على هذا المعيار. وأعلن فريق الخبراء التابع للجنة الجزاءات في تقريره الصادر في حزيران/يونيه 2022 عن اعتزامه تركيز تحقيقاته على العنف الجنسي المتصل بالنزاع بهدف اقتراح أسماء لإدراجها في قائمة الجزاءات.
- هناك خمس نساء من بين 11 مفوضا في لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة، منهن الرئيسة، ولكن اللجنة لا تعمل حتى الآن بكامل طاقتها.
- أدى اقتران القيود المفروضة نتيجة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) بانعدام الأمن بسبب وجود الجماعات المسلحة إلى تناقص إمكانية تمتع المرأة بالأمن الغذائي وحصولها على سبل العيش، مما يؤكد أهمية تعزيز مبادرات التمكين الاقتصادي للمرأة، بوسائل منها الحوار مع البنك الدولي. ويعتبر الدعم المقدم من صندوق بناء السلام أحد أكثر الطرق فعالية لضمان الإدماج

الاقتصادي للمرأة في مبادرات الإنعاش الاقتصادي، ودعا المشاركون إلى زيادة الاستثمارات في هذا المجال.

التوصيات

- قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بوصفها أمانة فريق الخبراء غير الرسمي، التوصيات التالية⁽¹⁾.
- في المفاوضات المقبلة بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى في مجلس الأمن، ينبغي للمجلس أن يستبقي الإشارات إلى المرأة والسلام والأمن التي وردت في قراره 2605 (2021)، وأن ينظر في استخدام الصيغ التالية في فقرات المنطوق:
- يحث سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى على ضمان المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة، بما في ذلك الناجيات من العنف الجنسي والجنساني، في جميع مراحل تنفيذ توصيات الحوار الجمهوري، وعمليات الاستعراض الاستراتيجي الجارية لعملية السلام، وعلى جميع مستويات عملية العدالة الانتقالية، بما في ذلك في عمل المحكمة الجنائية الخاصة وعمل لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة.
 - يحث سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى على ضمان المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة في الانتخابات المحلية، وعلى تهيئة بيئة آمنة لمشاركة المرأة، ويطلب إلى البعثة أن تقدم الدعم في ذلك.
 - يحث سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى على تهيئة بيئة آمنة ومؤاتية تعزز حقوق المرأة ومشاركتها، ويطلب إلى البعثة أن تقدم المساعدة في ذلك، بوسائل تشمل رصد التهديدات والعنف ضد القيادات النسائية والنساء العاملات في مجال بناء السلام والمدافعات عن حقوق الإنسان المشاركات في العملية السياسية والإبلاغ عن ذلك.
 - يرحب بتعيين الرئيس مستشارة خاصة له معنية بالعنف الجنسي المتصل بالنزاع، ويحث سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى على إدماج الجهود الرامية إلى التصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاع في تنفيذ خريطة الطريق المشتركة لمؤسسات السلام والعدالة الانتقالية.
 - يطلب إلى البعثة أن تمضي في التواصل والتشاور بانتظام وبشكل هادف مع منظمات المجتمع المدني النسائية.
 - يطلب إلى البعثة أن تكفل الاضطلاع بجهودها الرامية إلى التصدي لانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بطريقة مراعية للمنظور الجنساني بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني النسائية.
 - يطلب إلى البعثة أن تعزز تواصلها مع أطراف النزاع، ولا سيما الجماعات المسلحة، بشأن القانون الدولي الإنساني وحماية المرأة من العنف الجنساني، ويعرب عن دعمه لنشر مستشارين لشؤون حماية المرأة في المكاتب الميدانية للبعثة.

(1) هذه التوصيات هي اقتراحات من المشاركين من الأمم المتحدة في الاجتماع، مثل مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، أو مستمدة من ورقة المعلومات الأساسية التي أعدها أمانة فريق الخبراء غير الرسمي قبل الاجتماع، وليست توصيات صادرة عن فريق الخبراء غير الرسمي ككل أو عن أعضاء المجلس.

- يطلب إلى كيانات الأمم المتحدة المعنية المشاركة في الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين ومنع العنف الجنسي والجنساني والتخفيف من حدته والتصدي له أن تعزز آليات التنسيق القائمة، بما يشمل جمع البيانات والإبلاغ عنها وجودتها والاستجابة في الوقت المناسب للحالات المحددة.
- في لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 2127 (2013) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى، ينبغي لأعضاء المجلس أن ينظروا في إدراج أسماء الأفراد في القائمة بناء على معيار الإدراج المتعلق بالعنف الجنسي والجنساني، وهو معيار قائم بذاته، وأن يكفلوا حسن التوقيت في تعيين الخبراء المعنيين في فريق الخبراء. وعلاوة على ذلك، ينبغي للرئيسين المشاركين لفريق الخبراء غير الرسمي ولأعضاء المجلس الآخرين القيام بما يلي:
- بذل جهود الدعوة لدى سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى من أجل تفعيل المرصد الوطني لتكافؤ الجنسين وإنشاء أطر قانونية مراعية للمنظور الجنساني، مثل المرسوم بشأن تنفيذ قانون تكافؤ الجنسين ومراجعة قانون الأحزاب السياسية وقانون الانتخابات.
- زيادة التمويل لخدمات الصحة الجنسية والإنجابية الشاملة، وإعادة الإدماج الاجتماعي - الاقتصادي للناجيات من العنف الجنسي والجنساني، وتمكينهن من اللجوء إلى القضاء.
- إتاحة تمويل مرن لمنظمات حقوق المرأة ومبادرات بناء السلام النسائية المحلية.
- تقديم الدعم المستدام للوحدة المشتركة للاستجابة السريعة والتصدي للعنف الجنسي ضد النساء والأطفال.
- إقامة شراكة مع الحكومة لتخصيص موارد أكبر لتنفيذ خطة العمل الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن.
- وأعرب الرئيسان المشاركان عن شكرهما جميع المشاركين، وشجعا أعضاء مجلس الأمن على متابعة القضايا الهامة التي أثّرت في الاجتماع.